المملكة المغربية
وزارة العدل
الوزير
9 س[2]

بسم الله الرحمان الرحيم

29 أكتوبر 2018

السادة المحترمون

الرؤساء الأولون لمحاكم الإستئناف

الرؤساء الأولون لمحاكم الإستئناف التجارية

الرئيسان الأولان لمحكمتي الإستئناف الإدارية

رؤساء المحاكم الإبتدائية

رؤساء المحاكم التجارية

رؤساء المحاكم الإدارية

الموضوع: التعبئة السنوية للقضاء على المخلف من ملفات التنفيذ المدني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فلا يخفى عليكم أن تنفيذ الأحكام القضائية يعد مقياسا للنجاعة القضائية ومظهرا من مظاهر سيادة الدولة، و حقا من الحقوق الجوهرية للمتقاضين، لا يقل أهمية عن الحاجة لقضاء مستقل و عادل، فمصداقية القضاء و هيبته لا تقاس فقط بالأحكام التي تصدر، بل أيضا بمدى تنفيذها، إذ لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، و كل تأخر أو تماطل في إيصال الحقوق التي قضى بها القضاء بمقتضى أحكام نهائية حائزة لقوة الشيء المقضى به، يفقد ثقة المواطن في جهاز القضاء، و يزعزع شعوره في هيبته، لذلك نص الدستور في الفصل 126 منه على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع، وعلى السلطات العمومية تقديم المساعدة لتنفيذ الأحكام القضائية، فالنص على إلزامية الأحكام النهائية للجميع لا يتحقق إلا بتنفيذها تنفيذا لا تماطل فيه ولا شطط، وإيراد عبارة الجميع تجعل الأحكام القضائية ملزمة ليس فقط للأشخاص الذاتيين ، بل لأشخاص القانون العام أيضا ومنهم الإدارات العمومية.

لذلك، واعتبارا لأهمية هذا الموضوع، فإن وزارة العدل ماضية في تنزيل استراتيجيتها الجديدة الهادفة إلى تحسين مؤشرات التنفيذ، إن على مستوى عدد الملفات المنفذة أو أجال التنفيذ التي ينبغي أن تكون معقولة.

وفي هذا السياق، فقد تقرر تفعيل التعبئة السنوية للقضاء على المخلف من ملفات التنفيذ المدني، والتي تقرر انطلاقها يوم الإثنين 05 نونبر 2018، على أن تستمر إلى غاية يوم الجمعة 28 دجنبر 2018.

و لإنجاح هذه العملية، نطلب منكم الانخراط بالجدية و الحزم المعهودين فيكم، و الإشراف الشخصي على مختلف مراحلها و مواكبة عمل مأموري إجراءات التنفيذ و المفوضين القضائيين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الهدف الأساسي منها هو القضاء على المخلف من الملفات التنفيذية وتصفية الملفات المزمنة وتحسين المؤشرات الرقمية على غرار ما تم إنجازه خلال السنة الفارطة، التي كانت سنة مميزة تم خلالها تسجيل مؤشرات جيدة في مجال التنفيذ لم يسبق تسجيلها من قبل، وذلك بفضل تظافر جهود كل المتدخلين بتأطير وإشراف من السادة المسؤولين القضائيين.

ولمواصلة هذا التطور والحفاظ على نفس الوتيرة من النجاعة نطلب منكم مع اعتبار ما يلي:

1- عقد اجتماع مع مأموري إجراءات التنفيذ والمفوضين القضائيين بالمحاكم التي تشرفون على إدارتها وإبلاغهم بفحوى ومضمون هذه الدورية.
2- تكوين لجنة على صعيد كل محكمة برئاسة السيد الرئيس وبعضوية قاضي التنفيذ ورئيس مصلحة كتابة الضبط وممثل عن المفوضين القضائيين تعمل على حصر الملفات غير المنفذة، بما فيها الممسوكة من طرف المفوضين القضائيين وتحديد أسباب التأخير في التنفيذ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تنفيذها، والقضاء على المخلف مع تعبئة كافة الإمكانات البشرية واللوجستيكية اللازمة لتحقيق ذلك في آجال معقولة.

3-إيلاء الملفات القديمة والمزمنة عناية خاصة، وكذا الإنابات القضائية الواردة على محكمتكم وذلك بإشعار الجهة المنيبة بشكل مستمر بمستجدات الإجراءات المنجزة في هذه الملفات،

4-رفع مستوى التنسيق مع القطاعات الوزارية الوصية والمؤسسات العمومية وكل الجهات المتدخلة أو المعنية بالتنفيذ لبحث أسباب التعثر وإيجاد الصيغ الممكنة لحلها، لا سيما وأن مبادرات من هذا القبيل أثبتت نجاعتها وفعاليتها ببعض محاكم المملكة بفضل الانخراط المحمود والاستعداد التلقائي للسادة المسؤولين القضائيين، بحيث أسفرت عن معالجة العديد من الوضعيات الصعبة وعن تحسين نسبة الأحكام المنفذة، وهي نتائج تستحق كل التنويه والتشجيع والدعم.

5-رفع تقرير في نهاية الحملة يتضمن النتائج المحققة، والصعوبات التي تعترض عملية التنفيذ والحلول الكفيلة بتجاوز هذه الصعوبات. **والسلام**

وزير العدل

محمد أوجار